

Distr.: General
2 October 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تحيل بيرو والسويد، بصفتيهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وفي إطار التعاون الوثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، طي هذه الرسالة موجز وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو ميزا - كوادرا
الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أولوف سكوغ
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين بيوس
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع الاجتماع المعقود في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل الزيارة التي يقوم بها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واستمع الأعضاء إلى إحاطة إعلامية قدمتها الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلي زروقي، وخبراء من البعثة، وممثلون لفريق الأمم المتحدة القطري. وقدمت الممثلة الخاصة لمحة شاملة عن التطورات الرئيسية التي استجذبت منذ اجتماع العام الماضي والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتحديات التي تكتنف ذلك. وأكدت من جديد التزام البعثة بالنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالتعاون مع الشركاء الكونغوليين والفريق القطري.

وطرح الأعضاء أسئلة تتعلق بانخفاض تمثيل المرأة في قوائم المرشحين لانتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتهديدات المستمرة لمنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وتقلص الحيز المتاح لهم، ومساءلة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك من خلال نظام الجزاءات. كما استفسروا عن الجهود الجارية لزيادة سرعة مراعاة البعثة للمنظور الجنساني وطلبوا معلومات بشأن الرسائل والشواغل الرئيسية قبل الزيارة التي يقوم بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وترد فيما يلي النقاط الرئيسية التي أثارت رداً على تلك الأسئلة.

- تظل مشاركة المرأة وتمثيلها في الهيئات الحكومية وهيئات صنع القرار من التحديات الماثلة. ورغم أن نصف جميع الناحيين المسجلين للانتخابات العامة التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من النساء، فإنه لا توجد سوى مرشحة رئاسية واحدة وتقتصر نسبة المرشحات في القائمة الوطنية وقوائم المقاطعات النساء على ١٢ في المائة تقريباً. ولم تتغير هذه النسبة المثوية عن النسب المسجلة في الانتخابات السابقة، غير أن عدم إحراز تقدم يشبط العديد من الكونغوليّات اللاتي تقمن بدور نشط في الحياة العامة. ولا يتضمن قانون الانتخابات حصصاً لتمثيل المرأة، وكثيراً ما تهمش المرأة في الأحزاب السياسية ويرجح بدرجة أقل أن تؤمن جهات راعية سياسية ومالية.
- في غياب حصص التمثيل، اضطلعت الأمم المتحدة بأنشطة دعوة تدعم إدراج التزام طوعي من الأحزاب في مدونة قواعد السلوك الصادرة عن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ووقع هذه المدونة ما يقرب من نصف الأحزاب السياسية، مشددة على إرادتها إدراج المرأة في قوائمها الانتخابية، غير أن ذلك لا يشمل الأحزاب الرئيسية.

- في الفترة السابقة على الانتخابات العامة التي ستجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تقوم البعثة والفريق القطري بتحديد أولويات الدعم المقدم للمرشحات والناخبات. ويتضمن ذلك خططاً لإنشاء غرف عمليات نسائية تهدف إلى بناء قدرات المحللين على رصد الانتخابات وقدرات الصحفيين على تغطيتها من منظور عام وبطريقة غير تمييزية. وتقوم الأمم المتحدة بالفعل بتحضيرات لزيادة مشاركة المرأة في الدورة الانتخابية القادمة.
- لا تزال النساء تتضررن بصورة غير متكافئة من النزاعات المسلحة لتعرضهن على سبيل المثال للنزوح القسري، وفقدان سبل العيش وأفراد الأسرة الذكور على حد سواء، وبسبب تزايد المسؤوليات الملقاة على عاتقهن في تقديم الرعاية لضحايا النزاع المسلح. وزاد من تعقيد هذا الوضع في الآونة الأخيرة تعرض النساء لفيروس إيبولا، بالنظر إلى دورهن الرئيسي كمقدمات للرعاية. وتشكل النساء ثلثي عدد المصابين بفيروس إيبولا في مقاطعة كينغو الشمالية.
- زاد عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع في عام ٢٠١٨ مقارنةً بعام ٢٠١٧. وهذا العنف الجنسي المتصل بالنزاع ترتكبه في الغالب الجماعات المسلحة والمليشيات وقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وترتكبه بدرجة أقل الشرطة الوطنية.
- تدعم البعثة حالياً المناقشات بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري وبينت بوضوح أنه لا يمكنها دعم التسريح إلا إذا كان هناك التزام بإنهاء العنف الجنسي ولم يتم منح العفو لمرتكي العنف الجنسي. ووفرت البعثة الدعم أيضاً لثماني محاكمات تنظر فيها المحاكم المتنقلة، وتتضمن ٦٥ من الضحايا وأسفرت عن صدور ٥٩ إدانة لمرتكي العنف الجنسي، كما زادت مشاركة النساء في آليات الحماية المحلية، بما في ذلك شبكات الإنذار المحلية. وفي بعض المناطق، بلغت نسبة الإنذارات الدقيقة الواردة من النساء ٦٠ في المائة. ويعمل أيضاً مستشارو الشؤون الجنسانية مع مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي والمجتمعات المحلية على تحديد المناطق التي ترتفع فيها نسبة التهديدات للنساء والفتيات. وأدى إدراج البعد الجنساني في رسم خرائط المناطق المعرضة للخطر إلى زيادة فعالية دوريات الأمم المتحدة وجدواها للنساء والفتيات. وتزيد احتمالات تعاون النساء المتضررات من النزاع أو في المجتمعات النائية مع دوريات الأمم المتحدة إذا كانت النساء جزءاً من الدوريات.
- أدى إدراج العنف الجنسي والجنساني ضمن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات في نظام الجزاءات إلى زيادة الضغط على الحكومة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني.
- واصلت البعثة استخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين لقياس مدى مراعاتها للمنظور الجنساني وهي تتولى التنسيق مع مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في ٢٥ مكتباً مختلفاً في البعثة. وتهدف البعثة إلى بلوغ هدفٍ يتمثل في الوصول بنسبة الموظفين الدولية لديها إلى ٣٤ في المائة بنهاية عام ٢٠١٨ (تبلغ النسبة حالياً ٢٩ في المائة). إلا أن التقدم المحرز بطيء وتشكل النساء أقلية في قوائم المرشحين المقبولين الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام وفي البعثات التي يجري تقليص حجمها، والتي تعيّن البعثة معظم أفرادها المدنيين منها. وفيما يتعلق بالعنصر العسكري النظامي في البعثة، تقتصر نسبة النساء على ٣,٥ في المائة.

وعرضت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، بعض التوصيات التي سُلِّطَ الضوء عليها في موجز المعلومات الأساسية المقدّم للمشاركين، وتلك التي قام بتكميلها مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتضمنت التوصيات ما يلي:

- تشجيع مجلس الأمن على الاجتماع مع المنظمات النسائية من العاصمة والمقاطعات المتضررة من النزاع خلال زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، للتشديد على أن إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع أمر في مصلحة الكل، ولاستكشاف الفرص والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات الحكم والعمليات السياسية، بما في ذلك تقديم الدعم للمرشحات في القوائم الانتخابية الحالية.
- دعم الشبكات النسائية الإقليمية، مثل منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والمنتدى الإقليمي للنساء التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشبكة المعنية بدور المرأة الأفريقية في منع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، لكي تدعم المنظمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية العاملة في القضايا المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك المشاركة السياسية للمرأة وتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).
- دعوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز جهودها للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بسبل تشمل تقديم الدعم الكافي لتنفيذ خطط العمل القائمة على البيان المشترك لعام ٢٠١٣ بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للضحايا. وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع أن الزيادة الحادة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع تظهر بوضوح في نطاق الجرائم وانتشارها الجغرافي على السواء وأسفرت عن إدراج كيانات جديدة في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2018/250). ومن مجموع الحالات التي جرى التحقق منها في النصف الأول من عام ٢٠١٨، بلغت نسبة جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ارتكبتها أفراد من قطاع الأمن ٣٠ في المائة، و ٧٠ في المائة ارتكبتها جهات من غير الدول. ويمكن أن يساعد مجلس الأمن في مكافحة الإفلات من العقاب، بطرق تشمل تجريد الأشخاص الملاحقين قضائياً بتهم ارتكاب العنف الجنسي والجنساني من شرعيتهم السياسية. وتمثل زيارة المجلس المقبلة فرصة للإصرار على منع الجناة من تقلد المناصب التي تشغل بالانتخاب أو التعيين. واختتم الرئيس المشارك الاجتماع، شاكرين الممثلة الخاصة للأمين العام، والبعثة، والفريق القطري على مشاركتهم، وأعربا عن التزامهما بمتابعة التوصيات.